رئيس المجلس الأعلى للصحة:

الضمان الصحي الوطني للمقيمين خطوة مهمة لتطوير المنظومة الصحية

النظام يسهم في تخفيف الضغط على المرافق الحكومية وتقليص فترات انتظار المواعيد

كتبت: ياسمين العقيدات

أكد الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة أن نظام الضمان الصحي الوطني للمقيمين يمثل خطوة وطنية مهمة في مسيرة تطوير المنظومة الصحية بمملكة البحرين، ويعزز استدامة التغطية الصحية وكفاءة تقديم الخدمات، مشدداً على أن تطبيق البرنامج لن يطرأ معه أي تغيير على الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، الذين سيواصلون التمتع بتغطية شاملة لجميع الخدمات الصحية الحالية من دون استثناء.



○ الشيخ محمد بن عبدالله.



التسجيل تلقائي عبر إجراءات إصدار وتجديد تصاريح العمل والإقامة من دون طلب إجراءات إضافية

وأوضح خلال مداخلة هاتفية عبر تلفزيون البحرين أن برنامج الضمان الصحي الوطني للمقيمين، الذي بدأ تطبيقه في 31 أكتوبر 2026، يستهدف إنشاء نظام تأمين صحي موحد للمقيمين ومن يعولونهم، بما يضمن حصولهم على حزمة محددة من الخدمات الصحية، وينظم آليات تقديمها، مع العمل على تطوير جودتها وكفاءتها بصورة مستمرة.

وأشار إلى أن البرنامج من المؤمل أن يسهم في تخفيف الضغط على المرافق الصحية الحكومية وتقليص فترات انتظار المواعيد، من خلال توسيع دور القطاع الصحي الخاص وتنويع الخيارات المتاحة أمام المستفيدين للحصول على الرعاية الصحية، الأمر الذي يتيح للمرافق الحكومية التركيز بصورة أكبر على تطوير الخدمات التخصصية وتعزيز برامج الكشف المبكر عن الأمراض والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأضاف أن البرنامج يعزز كفاءة النظام الصحي من خلال تنويع مقدمي الخدمات الصحية، وتطوير الأنظمة الرقابية، ووضع آليات لمتابعة مؤشرات الأداء وقياس جودة الخدمات، بما يدعم الاستخدام الأمثل للموارد الصحية والمالية، ويرفع مستوى التنافسية بين مقدمي الخدمات.

وفيما يتعلق بالمقيمين أوضح أن البرنامج يوفر منافع صحية موحدة ضمن الرزمة الإلزامية للتغطية الصحية، تشمل الرعاية الصحية الأولية والثانوية، والخدمات المقدمة في المستشفيات والمراكز التخصصية، إلى جانب خدمات الطوارئ والحوادث، وفقاً لما تنص عليه وثيقة النظام.

وبيّن أن القطاع الصحي الخاص سيكون المدخل الأساسي للحصول على هذه الخدمات، مع إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية الحكومية عند الحاجة، بما يسهم في توزيع المستفيدين بين القطاعين العام والخاص، ويعزز دور المؤسسات الصحية الخاصة وينعش الخدمات التي تقدمها.

ولفت إلى أن الرزمة الإلزامية تتضمن مجموعة من الخدمات العلاجية والتشخيصية وخدمات التنويم، بما يضمن حصول المقيمين على رعاية صحية عادلة وذات جودة، وفق ضوابط ومعايير تخضع للرقابة والمتابعة المستمرة، للتحقق من التزام مقدمي الخدمات بالمعايير الصحية المعتمدة.

وأكد أن البرنامج يستهدف كذلك حماية المستفيدين من الأعباء المالية غير المتوقعة، وضمان حصولهم على الخدمات الصحية المشمولة بالتغطية، مع إتاحة حرية الاختيار بين مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين عند الحاجة إلى العلاج.

وأوضح أن المرحلة الحالية من البرنامج تشمل المقيمين في مملكة البحرين وفقاً للفئات والتصنيفات المعتمدة، ولا تشمل العاملين في الجهات الحكومية ومن يعولونهم، ولا عمال المنازل المكفولين من المواطنين. كما سيتم ربط التغطية التأمينية بإجراءات إصدار وتجديد تصاريح العمل والإقامة، بما يضمن استمرارية التغطية للفئات المستهدفة، ويسهل حصولهم على الخدمات الصحية.

واختتم بتأكيد أن تسهيل وتسريع حصول المواطنين والمقيمين على الخدمات الصحية يمثل أحد أهم عناصر نجاح البرنامج، بما يعزز كفاءة المنظومة الصحية وسلاسة خدماتها ويرتقي بمستوى الرعاية المقدمة لجميع أفراد المجتمع.

التسجيل تلقائيا

وفي سياق متصل نشر المجلس الأعلى للصحة، عبر حسابه الرسمي على مواقع التواصل الاجتماعي، آلية التسجيل في برنامج الضمان الصحي الوطني للمقيمين، موضحاً أن التسجيل يتم تلقائياً ضمن إجراءات إصدار أو تجديد تصريح العمل أو الإقامة، بعد سداد الاشتراك السنوي، من دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات إضافية.

وأشار المجلس إلى أن المعاملة تبدأ من خلال القنوات الحكومية المعتمدة، سواء عبر صاحب العمل أو المقيم، حيث يتم سداد الاشتراك السنوي للضمان الصحي ضمن إجراءات إصدار أو تجديد تصريح العمل أو الإقامة.

وأضاف أن تسجيل المستفيد يتم تلقائياً، مع إصدار وثيقة التأمين الخاصة به متضمنة جدول المنافع الصحية، وبعد استكمال التسجيل يمكنه الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية المشمولة بالتغطية وفقاً لجدول المنافع، من خلال شبكة مقدمي الخدمات الصحية المعتمدة.

استعراض آفاق الشراكة البحثية والتنموية بين مركز «دراسات» وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



التقى عبدالله محمد الأحمد الرئيس التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»، على هامش النسخة الثانية والعشرين من منتدى «حوار المنامة» السنوي للأمن الإقليمي، الدكتور عبدالله الدردري الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية. واستعرض الجانبان آفاق الشراكة البحثية والتنموية بين مركز «دراسات» وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمبادرات المشتركة المنبثقة عنها، في مقدمتها إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام 2027، حول «التحول الرقمي في مملكة البحرين».

وأشاد الدكتور الدردري بمستوى الشراكة مع مركز «دراسات»، وما أتاحته من آفاق رحبة لتبادل الخبرات والمعارف في المجالات البحثية والتنموية، فيما أكد عبدالله محمد الأحمد أهمية المضي قدماً في تطوير التعاون القائم، والبناء على ما تحقق من إنجازات ومشروعات مشتركة.

كما التقى الرئيس التنفيذي لمركز «دراسات» الدكتور توماس فولك رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمؤسسة كونراد أديناور الألمانية، حيث بحث الجانبان مجالات التعاون بين مركز «دراسات» والمؤسسة، والفرص المتاحة لتطوير المبادرات البحثية والحوارات الفكرية المشتركة، بما يعزز التواصل بين الباحثين والخبراء في المؤسستين، بين البلدين الصديقين.



«دراسات» يستضيف نائب رئيس وزراء رومانيا السابقة في طاولة مستديرة حول البحث والسياسات العامة

نظّم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»، على هامش النسخة الثانية والعشرين من منتدى «حوار المنامة» السنوي للأمن الإقليمي، طاولة مستديرةً مع السيدة آنا بيرشال نائب رئيس الوزراء السابقة ووزيرة العدل السابقة في رومانيا، بحضور عددٍ من باحثي المركز.

ورحب عبدالله محمد الأحمد الرئيس التنفيذي لمركز «دراسات» بالسيدة آنا بيرشال، مشيدًا بخبرتها في العمل الحكومي والقانوني، فيما تناولت الطاولة دور البحث والتحليل في صياغة السياسات العامة، وأهمية الاستفادة من التجارب الدولية والخبرات المتخصصة في إثراء العمل البحثي.

وتبادل باحثو مركز «دراسات» مع السيدة آنا بيرشال الرؤى بشأن العلاقة بين المعرفة المتخصصة والممارسة المؤسسية، والقيمة التي تضيفها الخبرة العملية إلى النقاش البحثي، فضلًا عن دور مراكز الفكر في توفير مساحة للتفاعل بين الباحثين وأصحاب الخبرات المهنية المتنوعة.

وأشادت السيدة آنا بيرشال بالدور الذي يضطلع به مركز «دراسات» في دعم البحث والحوار المتخصص، مثمنةً ما يتيحه من مساحة لتبادل الخبرات والرؤى بين الباحثين والخبراء، مؤكدةً أهمية استمرار هذا النوع من اللقاءات في إثراء النقاشات الفكرية والبحثية.

طاولة مستديرة حول الحوار الخليجي-الأوروبي في «دراسات»



استضاف مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات»، على هامش النسخة الثانية والعشرين من قمة «حوار المنامة» السنوية للأمن الإقليمي، السيد لويجي دي مايو الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج، في طاولة مستديرة بحضور عددٍ من باحثي المركز.

ورحب عبدالله محمد الأحمد الرئيس التنفيذي لمركز «دراسات» بالسيد لويجي دي مايو، مؤكدًا أهمية إتاحة مثل هذه اللقاءات لباحثي المركز للتواصل المباشر مع الخبرات الدولية، وتوسيع نطاق الحوار المعرفي والتعاون البحثي مع المؤسسات الأوروبية.

وتناول النقاش دور مراكز الفكر في تعزيز الحوار الخليجي-الأوروبي، وآفاق تطوير التواصل بين المؤسسات البحثية والخبراء في الجانبين، وأهمية تطوير مبادرات معرفية وبحثية مشتركة تعزز هذا التواصل.

كما ناقش باحثو المركز مع السيد لويجي دي مايو سبل توطيد الروابط البحثية الخليجية-الأوروبية، والدور الذي يمكن أن تؤديه مراكز الفكر في توفير منصات فاعلة للحوار وتبادل المعرفة، وفتح مجالات أوسع للتواصل بين الباحثين والمتخصصين.

النائب وليد الدوسري يشيد بتجاوب وزير التربية لتوفير حافلات مدرسية لطلبة مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى

أعرب النائب وليد جابر الدوسري عن بالغ شكره وتقديره للدكتور محمد بن مبارك جمعة وزير التربية والتعليم، على تجاوبه السريع واهتمامه الشخصي بملف توفير حافلات نقل الطلبة من مدينة سلمان إلى مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين.

وقال الدوسري إن معاناة أهالي مدينة سلمان استمرت فترة بسبب بعد المسافة بين المدينة والمدرسة الصناعية، ما شكل عبئاً يومياً على أولياء الأمور، وصعوبة في انتظام أبنائهم في الطابور الصباحي والحصص الدراسية، وخاصة في ظل عدم توافر وسيلة نقل آمنة ومنتظمة.

وأوضح أنه فور طرح الموضوع على الوزير لمسنا متابعة جادة واهتماماً مباشراً، حيث وجه الوزير الجهات المعنية في الوزارة بسرعة دراسة الاحتياج وحصر أعداد الطلبة المستحقين، حتى تم بحمد الله توفير الحافلات وبدء عملها فعلياً.

وأكد الدوسري أن هذه الاستجابة ليست مجرد توفير حافلة، بل هي رسالة طمأنة بأن وزارة التربية والتعليم قريبة من الناس، تستمع لهم وتتلمس احتياجاتهم على أرض الواقع، وتتفاعل بإيجابية مع مطالب النواب ممثلي الشعب.



○ وزير التربية.



○ وليد الدوسري.

وأضاف أن توفير المواصلات المدرسية يسهم بشكل مباشر في تخفيف الأعباء المالية والنفسية عن كاهل الأسر، ويعزز من انضباط الطلبة والتزامهم، ويرفع من تحصيلهم العلمي، لأن الطالب الذي يصل مرتاحاً يتعلم بشكل أفضل.